

الثاني فاعتقد انه الاول فاكل وجامع مثلا فاحاط الامام احمد للصوم اكثر
من الاول فغير ما فعلوا لسان حاله يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ما شرع
الاذان للصوم من ان لا يكون اهل المدينة كانوا لا يلبس عليهم اذان الاول
كما اشار اليه قوله صلى الله عليه وسلم ان لا يكون من يلبس فكلوا واستوفوا
حينئذ يقولون ان ابن ابي عمير كان يكثر من قولها فقامت على ذلك
غير اهل المدينة اذا كانوا يعرفون صوت الاول ويعزرون عليه ويصوتون الثاني
والا كان يكثر وما قام احد قد رجع الامر في هذه المسألة الى النبي صلى الله عليه
وسلم في قوله لا ائمة الثلاثة نزل في التوقيف لاذ ان الصوم بعد الحاصلين سنة
الحيضة انه يكون بعد الفذاع من الاذان ولا يشترع في غير الصوم قال الحسن بن
يسبيخ في الصيام وقال النبي يستحب في جميع الصلوات قال اول في المسئلة الاولى
مشهد و الثاني مخفف والاول من المسئلة الثانية مخفف والثاني فيه تسديد
والثالث مشدود رجع الامر الى مرتبة الميزان وجعل الاول في المسئلة الاولى
الاتباع **وجه** الثاني تاخر السنة المختلفة فيها عن اذان الصوم عليه فالاذن
من طرف الصيام والامام واطلاعه على كل وقت **وجه** الاول في المسئلة
الثانية الاتباع **وجه** الثاني في الخبرين في الخبر العشاء او بعد صلاتها في
جماعة وحقا صحاح لاجل الشاقة في النهار **وجه** الثالث ان كل صلاة يجمل
ان يكون احدهما وما وقا زما على اليوم في هذه المدة ان ذلك على فضل في الصلاة
على اليوم صوره ان المراد باليوم ههنا يوم الجمعة او يوم القدر وما حكا
هو الثاني على اهل الحنفية **وجه** ذلك عند الامامة الثلاثة تاوان الجنب
مع قول احمد رواية انه لا يجزى ان ينعى حاله في الحنيفة قاله لا ولا مخفف
والثاني مشدود وكذلك القول في اجزاء الاحقة على الاذنين لا يوجب
واحد لا يجوز وقال ذلك واكثر اصحاب الشافعي يجوز ذلك القول في
المؤمن في اذنه يصح اذنه عند الثلاثة وقال بعض اصحاب احمد لا يصح فالاول
من الاذان الحنفية والثاني مشدود **وجه** الاول لهما كونه ذكر الاذنان **وجه**
الثاني منها كونه افعال الحصة الله تعالى ولا يلبس بالواقف فيها ان يكون
جنبنا **وجه** الاول من المسئلة الثانية كون الاذان من سنة اهل الاسلام
وذلك واجب على الامة ولا يجوز اخذ الاجرة على من الواجبات **وجه** الثالث

منها

منها كونه على اذنين مصلحة على المسئلة فيحتاج الى تعبد في مراعاة الاوقات
فان اخذ الاحقة عليه وقد رزق الامة الراشدون المؤمنون واعطوا رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذنا مجزون مرة صرة فيها فضة فكان الصيام يتردد في ذلك
كان يسبب ذلك **وجه** الاول في مسئلة المخرج كونه ذلك لاجل المعنى الذي شرع
له الاذنين في الوسا الاعلام بوقت الصلاة **وجه** الثاني فيها كونه نظير النكحة على
غير ما شرعت مؤتمرا من المن فدخل في عموم قوله صلى الله عليه وسلم كل على المسلمين
الربنا فهو ذلوعن صحبة **وجه** الثالث في المسئلة الاولى ان الظاهر يجب نزول
المسئلة وجوبها بوضوح ان لا يصير نظير كل شيء مثله وهو اخر وقتها الحرام وعدها
مع قول الامام في الحقيقة ان الظاهر لا يتقبل الوجوب فيها الا اخر وقتها والاصلا
في اوله يقع الغياب واليقين بالسرهم على خلاف ذلك فالاول مشدود من جهة تعبد
بالاول وقت **وجه** الثاني مخفف من جهة تعبد بالآخر الوقت **وجه** الاول لا يخفى
ان السنة للصلاة من زوال الشمس الى غروبها **وجه** الثاني في حقيقة الوجوب
لا يظهر الا في الاضواء الوقتين منها ان يحرم الاضواء في الاضواء في الاضواء
لا يشبههم سبحانه ولا يصح عن ذكر الله والثاني خارج عن الاستغناء في بنية ضرورية
لمن عليه دين ووجهها حدة في طلبه وصار يستلزم في ذلك الدين فانه **وجه** ذلك
قوله الامام الثاني ان اول وقت العصر اذا نظر كل شيء مثله فعمل الاستسواء
مع قول الامام ان اخر وقت العصر الظاهر هو اول وقت العصر على سبيل الاستسواء
وقال اصحابنا وصحة اول وقت العصر اذا صار كل شيء مثله واخر وقتها
غروب الشمس فالاول مشدود من جهة توجب الخطا في المكلف بفعل الاول الوقت
والثاني في تسديد ما من حيث توجب الخطا في المكلف في الوقت المشدود وان
كان شيء مخفف من حيث هو ان تاخر الظاهر في ذلك الوقت والثالث مخفف في جميع
الاجزاء التي قبل الميزان **وجه** الثاني في شأن الامتثال بامر الصلاة اول وقتها
ويوضحه من بيده وذلك في الامتثال **وجه** الثالث اعتبار العدل بين الاول والوقت
واخره الى ان ينام بعد عباد الشمس للشمس لئلا يفتقر الى العمل في وقت
وتأخذ في السنة بعد ذلك ما سجد المحراب على العماد كما سجد في السنة في الكلام
على حكمة القراءة في التسمية والجمهورية في بادئ صفة الصلاة ان شاء الله تعالى
او من ذلك قوله مالك والثاني في الجودان وقت المغرب هو عن والشمس لا يخرج